

الانتصار إلى حكمة التطبيق. حيث يهدف اعتماد الجوانب التطبيقية في التكوين تدريجياً إلى تطوير التكوين بالالتجاء إلى التطبيق. ويتيح هذا المبدأ تطورات أخرى من المنتظر أن تشمل زيادة قدرات مختلف القائمين على التكوين الجامعي سواء في مستوى مناهج خصيل المعرفة أو في مستوى الأداء البيداغوجي ذاته. ونشير في هذا الإطار مثلاً إلى أن استراتيجية إرساء قاعدة التكوين التطبيقي كقاعدة أم للتكوين الجامعي قامت على أساس الارتقاء بالكفاءات، وتوفير أرضية ملائمة مثل إدراج مبدأ التصديق المهني على اكتساب المعارف خصوصاً في مجال التكنولوجيات الحديثة (TIC) واللغات وهو ما يعرف بنظام الإسهاد (certification). فإن ذلك يعني أن تطوير التكوين الجامعي عبر المعارف التطبيقية المشهودة قد أصبح منهجية متوخاة لتطوير صورة الجامعة ووظيفتها.

قيمة التكوين الأساسي. فذلك التكوين يظل أساسياً ويتضمن بدوره قدرات من التطبيق والابتكار والتجديد. تلك الحكمة تأتي إذن من إرادة تجاوز معضلة التفاوت بين النظري والتطبيقي، بين العلمي والمهاري، بين عروض التكوين وعروض السوق، بين الجامعة والمحيط. ولكن يجدر التنبيه هنا إلى أن الجامعة ليست وحدها المعنية بمعالجة مثل هذا التفاوت، فللمؤسسات غير الجامعية دور أساسي تدعى للاضطلاع به، حتى ترتقي عروض السوق أو عروض الشغل بدورها إلى مستوى عروض التكوين. إن التأكيد على زيادة الكفاءة التقنية للطلبة والترقيع من أعداد الطلبة في التكوين التطبيقي، هي إجراءات هامة ولكن يجب أن تكون مشفوعة بعمل آخر وجاد وهو ارتقاء المؤسسات والقطاع المهني ككل لمواكبة حجم تلك الزيادة كما وكيفاً.

- يوجد من ناحية ثالثة، وجه استشرافي في

كما يتجه الإصلاح الجامعي، وتلك هي واقعته، إلى معالجة إشكالات موضوعية فرضها بشكل خاص تطور عدد الفاصدين إلى الجامعة التونسية (وهو عدد من المنتظر أن يناهز 500 ألف طالب مع بلوغ السنة الجامعية (2011-2012)، وتنامي تلك الأعداد يقتضي الإحاطة بها من جهة التكوين وتنوع فرص الاندماج في الحياة الاجتماعية والمهنية، لا يمكن معالجة مثل هذه المعضلة بشعار «المعرفة من أجل المعرفة»، هذا الشعار مهما كانت حكمته وتبريراته «لا يسمن ولا يغني من جوع» استناداً إلى حكمة شهيرة لقرينة أحد حكماء الإغريق، ربما كان الفيلسوف سقراط هو أول من أدرك معانيها: «لقد أشبعتنا نظراً ولم تغننا من جوع». هكذا خاطبت القرينة زوجها الحكيم. إن حكمة مَهْنَة الشهادات أو تغليب طابعها التطبيقي على طابعها النظري لا تأتي من رغبة في التقليل من

إسهام جامعة قابس في الإصلاح الجامعي

القطاعات المهنية للمشاركة الفعالة في التكوين الجامعي. من خلال بعث شهادات ذات البناء المشترك في الإجازة والماجستير.

- مزيد تفعيل التعاون الدولي بين الجامعات في مجالات التكوين والبحث، والتركيز بصورة خاصة على مشاريع الشهادات المزدوجة (Co-diplomation)، وسيتم التركيز بصورة خاصة على البحوث العلمية المشتركة بين الجامعات مع إعطاء الأولوية إلى البحوث ذات الصلة بالأولويات الوطنية.

- السعي إلى تطوير مجالات البحث التطبيقي من خلال دعم هياكل البحث المتواجدة بها كما وكيفاً للانخراط في الهيكلة الجديدة التي نصّ عليها الأمر عدد 644 لسنة 2009 المذكور أعلاه، ولا سيما ما يتصل بضرورة بذل هياكل البحث لمجهود إضافي في خصوص إيلاء البحث التطبيقي لجعله يستجيب لحاجيات وأولويات البلاد.

- إرساء منظومة تصريف إداري ومالي تمكن من إضفاء الجودة والحرفية لمواكبة متطلبات الإصلاح الجديد الوارد في منظومة «أمد».

إجازة مقابل 14 إجازة أساسية، وللإشارة فإن جامعة قابس، وفي إطار الانخراط في الدفعة الثانية لمنظومة «أمد»، ستؤمن خلال السنة الجامعية المذكورة دفعة أولى من شهادات الماجستير: ماجستير مهني وعددها 12 مقابل ماجستير بحث: وعددها 03، في انتظار استكمال انخراط بقية المؤسسات الأخرى في تلك الشهادات خلال السنة الجامعية -2010-2011.

وتتجه السياسة التي تتبعها جامعة قابس بنسق حثيث رغم الصعوبات، إلى معاضدة هذا المجهود بإجراءات أساسية، منها خاصة:

- الانخراط الحثيث في مشاريع دعم جودة التكوين والتصرف الإداري والمالي، حيث تنكب الجامعة ومؤسساتها حالياً على تصريف مشروعين. أحدهما يتصل بجودة التصرف وتديره جامعة قابس وثانيهما يتصل بتطوير طرق التعااطي التطبيقي مع مادة الفيزياء وتديره كلية العلوم بقابس، في حين تواصل مؤسسات أخرى تابعة للجامعة سعيها للانخراط في نظام الجودة ريثما يتم الفوز بعروض إضافية في طلب تقديم مقترحات عدد 06 (منشور السيد الوزير عدد 30/09)

- الاهتمام المتزايد بمجالات الشراكة مع

انخرطت جامعة قابس والمؤسسات التابعة لها ضمن نظام الإصلاح الجديد واجتهدت في بناء أرضية مناسبة لتطبيقه، سواء كان ذلك في مستوى الإجراءات الرامية إلى تطوير المقاربات البيداغوجية وتوفير مساحات متزايدة للمهنيين الفاعلين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في إثراء التكوين الموجه للطلبة، أو من خلال اعتماد تكوين يراعي عموماً حاجات المحيط الاقتصادي والصناعي والاجتماعي، أو حتى من خلال اعتماد تصور استشرافي يهدف إلى تطوير مختلف عروض التكوين والبحث وكذلك مجالات التصرف الإداري والمالي، وقد تم تضمين ذلك في مشروع المؤسسة للسنوات الأربعة القادمة الذي قدمته الجامعة في هذا الإطار.

وفي كل الأحوال فقد تمّ الاتجاه تدريجياً إلى اعتماد الموازنة التي اتبعتها وزارة الإشراف والمتمثلة خاصة في اعتماد مبدأ ثلثي التكوين ضمن الشهادات التطبيقية والثلث ضمن الشهادات الأساسية، حيث ستشهد مؤسسات التعليم العالي والبحث التابعة لجامعة قابس اعتماد تلك الموازنة بداية من السنة الجامعية 2009-2010، وسيطور عدد شهادات الإجازات التطبيقية ليصل إلى 38

- 1- أنظر في هذا الصدد خاصة: الأمر عدد 644 لسنة 2009 مؤرخ في 2 مارس 2009 يتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها صادر بالرائد الرسمي بتاريخ 10 مارس 2009
- 2- انظر في هذا الإطار خاصة: الأمر عدد 2716 لسنة 2008 مؤرخ في 4 أوت 2008، يتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها (الرائد الرسمي بتاريخ 8 أوت 2009)
- 3- وكذلك الأمر عدد 2876 لسنة 2008 مؤرخ في 11 أوت 2008، يتعلق بتنظيم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا/الرائد الرسمي بتاريخ 19 أوت 2008
- 4- وكذلك الأمر عدد 3123 لسنة 2008 مؤرخ في 22 سبتمبر 2008 يتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والمواد والمسالك والتخصصات في نظام «أمد» (الرائد الرسمي بتاريخ 30 سبتمبر 2008)
- 5- أمر عدد 3581 لسنة 2008 مؤرخ في 21 نوفمبر 2008 يتعلق بضبط شروط تحويل صيغة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسسات عمومية ذات صيغة علمية وتكنولوجية (الرائد الرسمي بتاريخ 28 نوفمبر 2008)
- 6- أمر عدد 2273 لسنة 2009 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتعلق بضبط الشهادات الوطنية المستوجبة للمشاركة في المناظرات الخارجية للانتداب أو للدخول إلى مراحل التكوين التي تنظمها الإدارات العمومية بالنسبة إلى الصنف الفرعي 2، (الرائد الرسمي بتاريخ 7 أوت 2009)